التضحيات الجسيمة التي قدمها رجال الشرطة والجيش وقوى الامن في تحقيق التحسن الملحوظ في المشهد الامني في بغداد والمحافظات الاخرى ضمن خطط فرض القانون وصولة الفرسان وبشائر السلام وغيرها.. وهي تطورات مشهود لها ومشهودة ايضا بشجاعة الرجال الذين وقفوا وراء هذا الانجاز، والشجاعة الخارقة التي وصلت في احيان كثيرة الى التضحية بالنفس من اجل انقاذ المواطنين ، والجود بالنفس اغلى غاية الجود ..
هذه الصفحة البيضاء التي سيشهد لها التاريخ.. وتخدشها بعض الممارسات التي سجلت على هذه القوى في خرق فاضح لحقوق الانسان في مجالات مختلفة.
(المدى) حاولت الوقوف على هذه الظاهرة ووضع الاصبع على الجرح لكي يتسنى للمسؤولين المسارعة في تخليص هذه الاجهزة من العناصر الفاسدة والمسيئة لها ولإنجازها التاريخي المهم .. .

سها الشيخلي

في شوارع بغداد

فوضى وإنتهاكات لحقوق المواطنين باسم حفظ الأمن

مواطنون: نتعرض لانتهاكات متنوعة لحقوقنا من قبل بعض أفراد السيطرات وحمايات المسؤولين

تحسين الشيخلي: قواتنا لاتخلو من عناصر مسيئة لكننا حققنا مستوى عالياً من الأمن للمواطن

وزارة حقوق الانسان: نعمل على تكريس ثقافة حقوق الانسان بالتعاون مع وزارة الداخلية ومجلس الوزراء

ممارسة العنف

من الممارسات الاساسية على اداء بعض قوات الامن ما يمكن ان نطلق عليه بالممارسات غير القانونية سواء خلال تفتيش المركبات او الافراد او تنظيم السير اثناء وضعهم الحواجز على الطرق التي تشهد احيانا افراطاً في استخدام القوة سواء ضد المواطنين او السيارات.. وهناك امور لا يمكن إغفالها وهي ابتزاز اصحاب المركبات خاصة الشاحنات منها.. حيث يتم الطلب من السائق أن يركنها جانبا والغرض ليس فقط السؤال عن نوع الحمولة واوراق الشاحنة الثبوتية بل الابتزاز واختلاق تبرير لدفع الرشوة.. مع العلم ان هذا من اختصاص شرطة المرور.. ومبررات المخالفة عديدة اقلها عدم مرور الشاحنات اثناء الدوام الرسمي او عدم الالتزام بالحمولة المقررة والمثبتة على جانب الشاحنة.. ويجري ذلك اعتمادا على السلطة المطلقة التي يتمتع بها افراد الامن..

عمليات الدهم

ومن المؤاخذات الاساسية على اداء بعض افراد الشرطة والجيش والقوات الامنية اثناء عمليات الدهم والاعتقالات انها تتم في بعض الاحيان بطريقة لا تتفق بأي حال من الاحوال مع حقوق الانسان حيث تجري بطريقة مهينة وعنيفة حتى تصل الى الاعتداء الجسدي مصحوبا بعنف غير مبرر وغالبا تجاه الممتلكات الشخصية بتحطيمها او اتلافها وفي بعض الاحيان سرقة الاموال او المصوغات خاصة ان عمليات التفتيش تتم احيانا بعزل افراد الاسرة في غرفة والقيام بالتفتيش من دون مصاحبة احد افراد الاسرة. وهو ما يخالف نص قواعد العمل المفترضة لدى القوات الامنية.. اما الاعتقالات فانها احيانا ما تتم بشكل عشوائي ومن دون اوامر (ضبط واحضار) صادرة من قاضي التحقيق ومن ودون تحديد الجهة التي تقوم باعتقال الفرد او مكان الاعتقال كما ينص القانون وهو ما يشكل عبئاً على اهالي المعتقلين في تحديد جهة الاعتقال.. او مكانها وتكتظ اماكن احتجاز المعتقلين باعداد تتجاوز قدراتها الاستيعابية الى الحد الذي لا يمكن لكثير من المعتقلين فيه الحصول على امكنة للجلوس فضلا عن المنام وهو ما يشكل عبئا حتى على الجهة القائمة بالاحتجاز في توفير المستلزمات المناسبة..

وهناك شكاوى عديدة عن تعرض بعض المتهمين الى تعذيب جسدي من اجل انتزاع المعلومات وقد ثبت ذلك من تقارير بعض منظمات المجتمع المدني العراقية والدولية المحايدة وتحاول الجهات المسؤولة تجاوز هذه الحالة من خلال الرقابة والعقوبات الصارمة لمكافحة هذه الاساليب.

خروقات القوات المسلحة

وهناك احاديث وشكاوى وقرارات حكومية عن وجود اختراقات لقوى الامن والشرطة من قبل الجماعات المسلحة بأشكال مختلفة وهذه الاختراقات تؤدي الى خلل في مهام وعمل قوى الامن والشرطة بما في ذلك الملاحظات والمؤشرات الكثيرة عن خروقات منظورة لحقوق الانسان في مختلف جوانب عمل اجهزة وقوى الشرطة والامن والجيش.

التغطية السياسية

ان ما يسهم في زيادة وتكريس الظواهر المتقدمة كلها هو وجود ما يمكن ان يطلق عليه (التغطية السياسية) لهذه الممارسات سواء من خلال بعض التصريحات عن رفض المس بالاجهزة الامنية لان ذلك يعيقها في اداء مهماتها او في التغطية على الكثير من ممارساتها من خلال عدم القيام بالتحقيقات الجدية للوصول الى الحقيقة في كثير من الاحداث او الشبهات المستندة الى وقائع حقيقية. وحتى الان لم تصدر وزارة الداخلية اية نتائج علنية لاية تحقيقات اعلنت عن تشكيل لجان تحقيقية بها ومنع الوصول الى المعلومات التي تعد انتهاكاً صارخا للمواثيق الدولية ولحقوق الانسان..

مواطنون يتحدثون

يقول المواطن عصام وحيد سائق شاحنة تعمل على طريق بغداد . دمشق لنقل البضائع وهي في الغالب ألبسة جاهزة:

– في المركز الحدودي العراقي الوليد علينا ان ندفع .. وندفع اضافة الى الرسوم المعمول بها .. ثم ندخل الوطن ونحن في اتم السعادة..ولكن كل مفرزة نجتازها نخضع الى التفتيش..هذا لا يهم ما دام الامر يتعلق بسلامة الجميع .. ولكن كثرة المفارز تجعلنا ندفع آخر (الف دينار) في جيوبنا.. مع العلم انني مجرد سائق ولست صاحب البضاعة ...

• وهل تطلب من صاحب البضاعة تعويضك عما دفعته ؟

– قد يصدق او لا يصدق.. وهذا يعني ان اجرتي التي اخذها سيذهب قسم منها لدفع تلك (الاتاوات).

وسائق سيارة اجرة آخر يقول:

– يطالبني رجال مفارز التفتيش بالاجابة على اسئلة عديدة واستجواب طويل ما يجعل الراكب يمل من هدر الوقت ذلك انه انما يستأجر التاكسي لكونه يريد الوصول بسرعة لكن بعض المفارز لا تقدر ذلك فلا تراعي المريض ولا الموظف الذي يريد ان يصل الدوام قبل موعد رفع دفتر التواقيع للدوام.

الموظفة سعاد تقول:

– كثرة الزحام الذي تشهده شوارعنا هذه الايام تجعلنا نبكر في الخروج من البيت للحاق بوقت الدوام ولكن دون جدوى.. فكثرة المفارز تؤخر الجميع ويجب ايجاد حل سريع لها مثل استبدال المفارز الثابتة على الارض الى مفارز متحركة تلاحق السيارة المشتبه بها او السائق الذي تشك به .. وان استمرار هذه الحالة تعني الاضرار بمصالح كل من الدائرة والموظف معا ..

ويعلق المواطن ابو رشا قائلاً :

– انا مع وجود المفارز في الشارع ولكن هناك طريقة في التفتيش وهي الطلب من السيارة المشكوك في امرها ان تقف جانباً للاستجواب او التفتيش وفسح الطريق امام السيارات الاخرى للعبور..وبهذه الطريقة يخف الزحام خاصة في الصباح عند دوام الطلبة و الموظفين .

امرأة رجعت تواً من التهجير الى منطقتها في السيدية تقول :

– عند مرورنا بنقاط التفتيش من ديالى الى بغداد كانت المفارز تطالبنا بدفع (حلاوة العودة).. في البداية كنا فرحين.. وكنا ندفع عن طيب خاطر ولكن وجدنا ان الكلفة لهذه (الحلاوة) كانت باهظة حيث استنزفت كل ما في جيب (ابو الجهال) ..! انها شكل من اشكال الابتزاز.. فهم لا يسمحون بسيارة (اللوري) التي تحمل متاعنا واثاثنا من المرور..

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

هناك معايير وممارسات اوجدتها وحددتها مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان موجهة الى سلك الشرطة تطالبهم فيها بالالتزام الكامل بحقوق الانسان اثناء تنفيذ القانون منها ما هو موجه الى الافراد والى قيادة وادارة الشرطة نذكر منه ما يأتي:

الى قيادة وادارة الشرطة

× لا يرتكب الموظفون المكلفون بتنفيذ القانون اي فعل من افعال الفساد وعليهم ان يعارضوا ويكافحوا جميع هذه الافعال بشدة.

× ضعوا اجراءات تعاونية وثيقة مع الاجهزة والبرامج الطبية والاجتماعية والقانونية وغيرها من اجهزة وبرامج الضحايا.

× ضعوا مبادئ توجيهية رسمية لمساعدة الضحايا تكفل الاهتمام العاجل والمناسب والشامل بتلبية احتياجات الضحايا من المساعدات القانونية والمادية والطبية والاجتماعية.

× يلتزم الموظفون المكلفون بتنفيذ القانون باحترام وحماية كرامة الانسان وصيانة ومناصرة حقوق الانسان لجميع الاشخاص.

× يوفر التدريب وتتاح مبادئ توجيهية واضحة بشأن جميع انشطة الشرطة التي تؤثر في حقوق الانسان.

× يبلغ كبار الموظفين بجميع حالات استخدام القوة او الاسلحة النارية ويعيد هؤلاء النظر فيها.

× يتحمل كبار الموظفين مسؤولية ما يرتكبه موظفو الشرطة الذين يأتمرون بأ مر هم من افعال في حالة ما اذا كان كبار الموظفين على علم او كان ينبغي ان يكونوا على علم بتجاوزات الشرطة بيد انهم لم يتخذوا بشأنها تدابير ملموسة.

× استحدثوا عمليات فرز دقيق للمجندين الجدد وقوموا بإجراء تقييمات دورية لجميع الضباط للبت في من يصلح منهم للاضطلاع بمهام تنفيذ القانون .

× انشئوا آلية يسهل الوصول اليها لكي تتلقوا الشكاوى التي يقدمها افراد المجتمع ، وحققوا بعناية في جميع هذه الشكاوى وردوا الحق الى نصابه كما ينبغي..

× لا يجوز لأفراد الشرطة ان يتذرعوا بحجة الانصياع لأوامر رؤسائهم لتبرير ما يرتكبونه من انتهاكات.

× اصدروا لوائح داخلية واضحة، وفروا التدريب بانتظام في مجال حماية حقوق الانسان لجميع من هم على تماس مع الشرطة.. واكدوا ان جميع الضباط لهم حق وواجب عدم اطاعة اوامر رؤسائهم غير المشروعة وإبلاغ المسؤول الاعلى بها على الفور..

× اعزلوا من الخدمة اي موظف متورط في انتهاك من انتهاكات حقوق الانسان ، لحين ظهور نتائج التحقيقات المناسبة بهذا الشأن.

× طبقوا عمليات فرز دقيق للمجندين الجدد وقوموا بإجراء تقييمات دورية لجميع الضباط ، للبت في من يصلح منهم للاضطلاع بمهام تنفيذ القانون..

رأي منظمات المجتمع الوطني

وتحدث رؤساء منظمات وجمعيات المجتمع المدني عن حقوق المواطنين الانسانية ومدى خرقها من قبل قوات امنية وسيطرات ومفارز تفتيشية منتشرة في الشوارع..

يقول جليل صباح من الهيئة المركزية للعشائر:-

– وثيقة حقوق الانسان غير مطروقة ولا معروفة على نطاق واسع لدى المجتمع العراقي.. فالمواطن العراقي غالباً ما يجهل حقوقه وواجباته.. وهذا جزء من سياسة النظام السابق الذي غيب الحقوق بأكملها.. لذا بات من الضروري اعداد حملة توعية لتعريف المواطن بحقوقه الانسانية في مجتمعه .. كما ان غالبية المواطنين في الوقت الحاضر حتى بعد سقوط النظام يجهلون تماماً دور منظمات حقوق الانسان في الحياة اليومية خاصة تلك التي جاءت للدفاع عن حقوق الانسان..

خروقات حقوق الانسان في الشارع العراقي كثيرة اذا ما تم احصاؤها.. وقيام بعض رجال الحراسات وبعض افراد الامن بخرق حقوق الانسان عديدة منها كما هو معلوم استعمال القوة اثناء سير مركبات المسؤولين وعدم مراعاة حرمة الشارع بإطلاق اصوات المنبهات بشكل يثير الازعاج.. واطلاق العيارات النارية في الهواء وفي بعض الحالات حدثت اصابات بين المواطنين بسبب الاطلاقات الطائشة وهذا دليل على جهل حتى المسؤول الذي يسمح بممارسة هذه الانتهاكات او لا يطلب من حمايته الكف عن ازعاج الآخرين..

اضافة الى ان بعض مفارز التفتيش تعمل على استخدام اللهجة الآمرة في فتح صندوق السيارة او تطلب من الركاب الترجل من السيارة لغرض التفتيش..

رئيسة جمعية الامل النسوية هناء ادور قالت :

– الاستفزازات في الشارع كثيرة.. وخرق حقوق الانسان لا حصر لها من قبل السيطرات والمفارز المنتشرة خاصة للمرأة التي تقود سيارتها.

والشارع صار يعج بممارسات هي في حد ذاتها خرق لحقوق الانسان منها: وجود عدد من الشباب والشابات المتسولين يمارسون هذه المهنة بكل حرية.. ان وجودهم هذا اضافة الى كونه يخرق حقوق الانسان فهم يهددون الامن خلال انتشارهم الكثيف بين السيارات خاصة في الساحات التي تشهد الزحامات المرورية.. الرشوة والفساد يسودان الشارع والاعذار كثيرة يسوغها بعض رجال السيطرات.. اما (معارفهم واصدقاؤهم) فيمرون دون مساءلة مجرد تحيةٍ بين الاثنين..المظاهر المسلحة في الشارع صارت جزءاً من تكوين الشارع فالسلاح في كل مكان.. يشهره رجال السيطرة دون مراعاة لحقوق الانسان.. انا اسوق سيارتي واتعرض دوماً الى المطالبة بأوراق لا ضرورة لها مثل: اجازات السيارت والاوراق الثبوتية الاخرى والتي يطلبون ان تكون متجددة وهم يعرفون جيدا انه لا يمكن تجديد هذه الاوراق في الوقت الحاضر.. المهم لديهم وضع العراقيل امام السيارة المارة.. يجب اعداد دورات مهنية للكثير من رجال المفارز والسيطرات وعليهم ان يتعاونوا بطريقة بعيدة عن الاستفزاز والاسئلة التي لا ضرورة لها..على المفارز والسيطرات ألا تحابي جهة على حساب جهة اخرى.. ولا حزباً على حزب آخر.. يجب النظر الى المواطن العراقي على انه مواطن فقط بغض النظر عن الانتماء العرقي والتكتل والاحزاب والميليشيات وغير ذلك.

قيمة الفرد المطلقة

عضو الحمعية العراقية لحقوق الانسان الدكتور وليد السراج قال :

– آن الاوان لان يدرك اصحاب الشأن ان الفرد العراقي قد قدم الكثير عبر سنوات طويلة للحفاظ على كرامته.. اما تبرير خرق حقوق الانسان فليس هناك ما يبرره فالفرد العراقي يضحي بحياته في سبيل كرامته.. ولطالما رأينا في الشارع عدم احترام لمبادئ حقوق الانسان منها اطلاق العيارات النارية لفسح الطريق امام سيارات المسؤولين متجاهلين مشاعر المارة.. والمتتبع لحركة الشارع يجد أن الانتهاكات لا حصر لها منها وقوف الاف الرجال امام مبنى الرعاية الاجتماعية لصرف مبالغ شبكة الحماية الاجتماعية.. وامام المصارف لتسلم الراتب التقاعدي واسلوب رجال الحراسات البعيد عن اللياقة وهم يتحدثون مع المتقاعدين.. كما ان اخذ الرشوة من المخالفين او من يلبسون تهمة المخالفة اثناء السير ليس لرجال المرور فقط بل لرجال الحراسات مع ان هذه المهام من اختصاص رجل المرور.. يجب ان يخضع جميع رجال الامن والشرطة والجيش الى دورات تأهيلية..عند دهم البيوت عليهم ان يدركوا ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته..اسماع الكلمات النابية والجارحة للمتهمين خرق فاضح لحقوق الانسان مهما كانت التهمة الموجهة اليهم .

الفساد وخرق حقوق الإنسان

من جمعية العدالة الاجتماعية يحدثنا الدكتور عصمت عبد الجبار عن بعض مظاهر خرق حقوق الانسان اليومية في الشارع العراقي قائلا : –

– ليت الامر ينتهي عند رجال الحراسات والجهات الامنية فلدى مراجعتك بعض الدوائر الخدمية تجد موظفاً مسؤولاً لكنه لا يفقه شيئاً من اختصاص عمله.. وعندما تسأل عنه تجده قد شغل المنصب دون استحقاق فهو ينتمي الى كتلة الوزير او حزب المدير العام.. انه الفساد الاداري الذي يطالعنا كل يوم في بعض الدوائر .. ولو لم تعمل الدولة على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب سوف تخسر ثقة المواطن بها .. صحيح ان الفساد الاداري ظاهرة ليست بالجديدة.. لكن آن الاوان لوضع حد لها.

توجيهات القادة الميدانيين

بعد كل ما قاله الجميع .. كان لابد لنا من ان نلتقي احد رجال خطة فرض القانون الميدانيين.. فالتقينا المتحدث المدني لخطة فرض القانون الدكتور تحسين الشيخلي ووجهنا له الاسئلة الاتية:

•عند مرور مواكب المسؤولين.. تطلق العيارات النارية.. وتعلو اصوات المنبهات.. مع توجيه فوهات البنادق الى صدور ووجوه المارة.. الا ترى ان ذلك خرق لحقوق المواطن في الشارع.. مع العلم ان الشارع ملك الجميع.. ؟

– بالتأكيد انه خرق.. وقد وجهنا مراراً تعليمات للجميع بمراعاة الشارع ومن فيه ولكن يبقى الامر مرهونا بالتصرف الشخصي..

×هناك خرق فاضح لحقوق الانسان في شارعنا العراقي.. منها ممارسات بعض رجال المفارز والسيطرات ومنها طلب الغرامات من الشاحنات المارة وهذا من اختصاص المرور فقط بصراحة تامة البعض بحاجة الى دورات تأهيلية قبل نزولهم الى الشارع فماذا تقول ؟

– هناك توجيهات من كل القادة الميدانيين موجهة الى الجميع بالالتزام بثلاثة أمور هي:

١– التقيد بمبادئ حقوق الانسان

٢– الالتزام بالدستور

٣– معاملة المواطن بكل احترام

× اثناء عمليات الدهم.. نجد ممارسات عديدة منها استخدام الكلمات القاسية ضد المواطن.. واحيانا تمتد الايدي الى الممتلكات الشخصية.. كيف يحدث ذلك ؟

– قطعاتنا كما تعلمون بنيت بشكل سريع.. وهي بذلك لا تخلو من عناصر مسيئة.. لكنها مع ذلك حققت مستوى عالياً من الامن.. واحرزت نتائج جيدة.. وكل القيادات اخذت على عاتقها الحد من ممارسات بعض الافراد ..

× ايقاف السيارات في طابور طويل اثناء الدوام صباحا واسئلة كثيرة توجه الى السيارة المشتبه بها .. لماذا لا يطلب من السائق الوقوف جانباً ويسمح للآخرين بالسير.. ان هذا الاجراء يعطل الموظف والطالب عن دوامه ويزيد من حالة الزحام أليس كذلك؟

– هل تذكرين قبل عامين.. كانت شوارعنا خالية.. وكنا نتمنى ان نشاهد شوارعنا مملوءة بالمارة.. ولكن اليوم بعد تحسن الامن صارت شوارعنا تزدحم بالمارة لكننا نتضايق! مفارز التفتيش اوجدنا لها جانبا (من اليسار) لكي تتم المساءلة مع السيارة المشتبه بها .. نحن نتابع هذا الامر بدقة وحرص ولكن بعض المفارز لا تلتزم بالتعليمات..

× تشكو احدى السيدات (السائقات) من كثرة الاسئلة التي لا ضرورة لها .. مثل من اين قدمت .. والى اين ذاهبة .. انها بصراحة (حرشة غير معلنة) لماذا لا تعدون دورات.. ندوات لرجال السيطرات؟

يضحك الدكتور الشيخلي..ويقول:

– تأكدي اني انا ايضا أتعرض الى مثل هذه الاسئلة .. وقد تعني عدم الدقة في العمل..

• الزحام سببه كثرة الحواجز.. وغلق الطرق والجسور..متى تزول ؟

– نحن نعلم ان تلك الاجراءات تعيق المرور .. لكنها ضرورية لحفظ الامن ولكني اقول لك انها في طريقها الى الزوال وقريباً سوف تزال كل الحواجز .. وما على المواطن الا ان يصبر قليلاً..

أزمة ثقافة المجتمع

وزارة خقوق الانسان المشكلة حديثاً كانت محطتنا الاخيرة في هذا الموضوع.. لعلاقتها المباشرة بحقوق الانسان والتي تعمل الى جانب وزارات اخرى على ترسيخ ثقافة حقوق الانسان..

التقينا عبد الكريم علي بلال مدير البحوث في الوزارة وتوجهنا اليه بالسؤال الآتي:

• ما دور الوزارة لضمان حقوق الانسان في الشارع العراقي الذي يشهد انتهاكات عديدة من قبل رجال الامن والسيطرات ؟

–نحن وزارة حديثة لم يمض على تشكيلها سوى سنوات قليلة ومع ذلك فقد قمنا بإعداد دراسات مفصلة للاشتراك مع وزارة الداخلية ومجلس الوزراء والبرلمان وقدمنا توصيات الى هذه الدوائر للحد من انتهاكات حقوق الانسان في العراق كما لدينا ميثاق عهد لكل الشرائح للحفاظ على كرامة الافراد والمجتمع وبدأنا بشريحة المعلمين كونهم اكبر شرائح المجتمع..كما عملنا على المطالبة بتطبيق كل المواثيق الدولية في المجتمع العراقي والتي تضمن حقوق الانسان منها تطبيق معاهدة (سيدوى) الدولية.. ولدينا لجنة في الوزارة تعمل على تكريس ثقافة حقوق الانسان ومن هذه اللجنة تتفرع عدة لجان في كل وزارة تعمل على عدم انتهاك حقوق الانسان في المجتمع كما تعمل هذه اللجنة على الاشراف على حقوق السجناء لدراسة حقوق الانسان القانونية.

• مواكب المسؤولين واطلاق العيارات النارية وتوجيه البنادق الى وجوه المواطنين كيف تنظر اليها ؟

– لاشك ان هذه الممارسات منافية لحقوق الانسان ، وهي مبالغة من قبل الحماية والسبب هو التدهور الامني واستهداف مواكب المسؤولين من قبل جماعات عديدة وقد خسرنا العديد من الشخصيات الوطنية بهذه الطريقة ، ويؤكد دولة رئيس الوزراء دوما الحد من هذه الممارسات ويؤكد احترام حقوق الانسان العراقي حيثما يكون.

× العوائل المهجرة غالباً ما تدفع الرشوة (حلاوة السلامة) عند عودتها الى محل سكناها كيف ترى ذلك ؟

– نحن نمر بازمة ثقافة المجتمع واعتقد ان مثل هذه الجماعة بحاجة الى توعية مستمرة وهنا يبرز دور الإعلام في التنبه الى مثل هذه الممارسات الخاطئة فالإعلام هو عين الرقيب لرصد كل ما من شأنه الاساءة الى الفرد والمجتمع.

– المرأة في طبيعتها حساسة وأي سؤال خارج حدود الاطار الامني تراه خارج المألوف.. وبعض رجال السيطرات تعوزهم ثقافة حقوق الانسان.. لا ننسى اننا مجتمع خرجنا الى الحياة من جديد بعد سقوط النظام وعلينا ان نبدأ من الصفر.. وننشر ما معنى الحرية وما هي الديمقراطية. وما حقوق الانسان وواجباته تجاه مجتمعه..

× في الشارع نرى سيارات تمر بعد ان يتعرف رجل السيطرة على احد اقاربه او اصدقائه.. دون مساءلة او تفتيش.. ربما كان ذلك السائق يحمل متفجرات او اسلحة او كان هو شخصيا مطارداً ؟

– في دول العالم المتحضر يجب ان يكون الشرطي حاصلا على شهادة البكالوريوس.. عندنا حتى اذا طلب من الشرطي شهادة فهو في بعض الاحيان يشتريها من المزورين.. وهذا جزء من الفساد الاداري المستشري في مجتمعنا.. ولدينا احصائية بوجود ٦٨٠٠ شهادة اعدادية مزورة.. الفساد الاداري ظاهرة خطرة وسببها ان العراق خاض حروباً كثيرة لفترة طويلة.. ولا يمكن اصلاح الفساد الاداري الا بعد مضي فترة طويلة فلدينا الآن جيل كامل من المفسدين.. خذي مثلا ألمانيا النازية بعد سقوط هتلر مرت بـ (١٧) سنة من الانهيار حتى اخذت تبني مجتمعها ونظامها..عند سقوط النظام لم تكن هناك دولة لكن شوارعنا كانت آمنة ذلك ان الفرد العراقي قد تربى على احترام الآخرين ولكن جاءتنا موجة من الارهاب والفساد منها القاعدة التي اخذت تشتري النفوس الضعيفة وكانت النتيجة تفجيرات وخراب.. اما الآن فبفضل خطط تم وضعها لإعادة الامن الى الشراع العراقي نجد ان الازمة بدأت تنفرج.

دور وسائل الإعلام

يقول الباحث في وزارة حقوق الانسان عباس غازي عن دور وسائل الإعلام :

–انتهاكات حقوق الانسان في الشارع العراقي كثيرة تلك التي تصدر عن بعض رجال الامن والسيطرات فقد رأيت في احدى السيطرات في الطريق المؤدي الى المحمودية احد رجال الحراسات ينهال ضرباً على فتى في عمر الدراسة المتوسطة ويقذفه بكل انواع الشتائم.. كنت سائراً في السيارة ولم يكن في مقدوري معرفة السبب.. ولكن مهما كانت الاسباب فهناك التوجيه والمساءلة والارشاد.. والسبب هو تعود رجال الامن في سنوات سابقة الى الاساءة الى افراد المجتمع مستندين إلى سلطة القوة التي تخولهم استخدام العنف فقد عاشوا في اجواء تسودها عقلية سيطرة القوة دون مراعاة لحقوق الانسان..

× وما الحل في رأيك لتخفيف مثل هذه الانتهاكات؟

– ارى ان للاعلام دوراً كبيراً في نشر ثقافة حقوق الانسان.. وتعمل اليوم منظمات مهتمة ومتخصصة في مجال القانون والسياسة وعلم الاجتماع من اجل الوصول الى هدف كيفية حماية حقوق الانسان والمحافظة عليه مادياً ومعنوياً وعدم التفريط او المساس بكرامته او الحط من انسانيته او مهنته.. وسبق ان اعددت دراسة تحليلية لواقع حقوق الانسان في الإعلام بوصفه العام وتأثيراته على الصحافة العراقية من خلال استطلاع للرأي العام الوطني والمهني للفترة من ٢٠٠٥– ٢٠٠٨ . وبالرغم من وضوح النصوص الدستورية ومساحة الحرية المنصوص عليها في الدستور الا اننا لم نرَ وسيلة من وسائل الإعلام خاصة الصحف والمجلات اهتمت واختصت بنشر وتعزيز ثقافة حقوق الانسان ووقفت بشكل واضح ضد انتهاكات حقوق الانسان التي تحصل في العراق ..

×عمليات الدهم التي تحدث غالبا ما يرافقها العنف واحيانا الاستيلاء على اموال البيت المداهم .. ما رأيك ؟

– السبب هو ان الجهاز الامني تم تشكيله وهو يضم افرادا من جهاز الامن السابق الذين تعودوا على الضرب والاهانة للمتهم دون مراعاة ان يكون هذا المتهم بريئا.. ومد اليد على المال او المصوغات هو اسلوب رجال الامن السابقين .. ولكن احيانا نجد ان الاشتباه باسم الشخص المطلوب إلقاء القبض عليه ليس هو المتهم الاصلي بل لتشابه الاسماء او اعمال كيدية.. لذا على رجال الامن ان يتصرفوا وفق القانون ووفق مبدأ ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته..